البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
آذار 2010

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

q رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

q رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني . وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

q قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر** : نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق** : نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح ، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير . وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	29
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	39

الخلاصة التنفيذية

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة، أظهر الاقتصاد الوطني نتائج ايجابية على صعيد القطاع الخارجي وعدد من مؤشرات القطاع النقدي، بما في ذلك تراجع عجز الحساب الجاري وتنامي الاحتياطيات الأجنبية. في المقابل، أظهرت المؤشرات الربعية الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حدوث تباطؤ في معدل النمو الحقيقي خلال عام 2009 تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2009 كاملاً بنسبة 2.8٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 7.8٪ خلال عام 2008. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بنسبة 4.4٪ مقابل ارتفاع نسبته 4.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2009. وبلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ما مقداره 616.0 مليون دينار (منها ما نسبته 23.0٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 184.0 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 100.5 مليون دولار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 10,979.5 مليون دولار.

  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 236.5 مليون دينار (1.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,249.8 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الشهر الثاني من عام 2010 بمقدار 95.5 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,412.7 مليون دينار.

§ ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 403.9 مليون دينار (2.0٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,702.3 مليون دينار.

§ انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 62.6 نقطة (2.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,470.9 نقطة.

q **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال عام 2009 ما مقداره 1,449.8 مليون دينار (8.9٪ من GDP)، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 333.4 مليون دينار يزداد عجز الموازنة ليصل إلى 1,783.2 مليون دينار. وارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 880.0 مليون دينار ليبلغ 5,791.0 مليون دينار (35.7٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية عام 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 228.8 مليون دينار ليبلغ 3,869.0 مليون دينار (23.9٪ من GDP).

q **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 بنسبة 4.9٪ لتبلغ 388.2 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 3.0٪ لتبلغ 805.8 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 11.5٪ ليبلغ 417.6 مليون دينار، وذلك مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 34.7٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 48.5٪، وارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 1.6٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2009 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 899.8 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,546.0 مليون دينار خلال العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة صافي تدفق للداخل بقيمة 1,691.0 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2008 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركـزي مـن العمـلات الأجنبيـة في نهايـة شـهر شـباط 2010 بمقدار 100.5 مليون دولار (0.9٪) عن مـستواه المـسجل في نهايـة عـام 2009 ليبلغ 10,979.5 مليون دولار، وهو ما يكفـي لتغطيـة مـستوردات الملكـة مـن الـسلع والخدمات لنحو (8.1) شهر. ومن الجدير ذكره أن رصـيد الاحتياطيـات حتـى تـاريخ 2010/3/23 قد سجل ارتفاعاً قدره 251.1 مليون دولار عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2009 ليبلغ 11,130.0 مليون دولار.

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شـهر شـباط مـن عـام 2010 بمقـدار 236.5 مليـون دينار (1.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,249.8 مليون دينار.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخـصة في نهايـة الـشهر الثاني من عام 2010 بمقدار 95.5 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه المـسجل في نهايـة عام 2009 ليبلغ 13,412.7 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شـباط مـن عـام 2010 بمقدار 403.9 مليون دينار (2.0٪) مقارنة بمستواه في نهاية عـام 2009 ليبلـغ 20,702.3 مليون دينار.

- ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2010، بينما انخفضت أسعار الفائدة على الودائع وذلك بالمقارنـة مـع مـستوياتها المسجلة في نهاية عام 2009.

- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 62.6 نقطة (2.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,470.9 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط 2010 بحوالي 0.9 مليار دينار (4.0٪) لتصل إلى 21.7 مليار دينار.

أهم المؤشـــرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية شباط	
2009		2009	2010
US$ 10,879.0	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 8,265.0	US$ 10,979.5
٪40.5		٪6.7	٪0.9
20,013.3	السيولة المحلية	18,649.2	20,249.8
٪9.3		٪1.9	٪1.2
13,317.2	التسهيلات الائتمانية	12,937.7	13,412.7
٪2.1		٪-0.8	٪0.7
12,041.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	11,765.1	12,132.3
٪1.4		٪-0.9	٪0.8
20,298.4	إجمالي ودائع العملاء	18,600.1	20,702.3
٪12.1		٪2.7	٪2.0
15,865.0	دينار	14,070.6	16,109.4
٪18.9		٪5.4	٪1.5
4,433.4	أجنبي	4,529.5	4,592.9
٪-6.7		٪-4.7	٪3.6
16,256.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	14,675.0	16,570.3
٪13.7		٪2.7	٪1.9
13,500.0	دينار	11,871.0	13,776.1
٪19.5		٪5.0	٪2.0
2,756.7	أجنبي	2,804.0	2,794.2
٪-7.8		٪-6.3	٪1.4

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

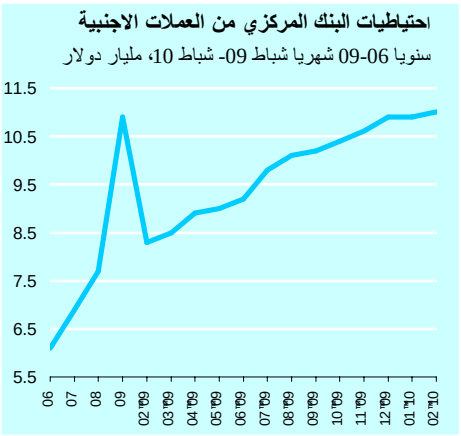

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 100.5 مليون دولار (0.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، لتبلغ 10,979.5 مليون دولار. كما بلغت الاحتياطيات بتاريخ 23 آذار 2010 ما مقداره 11,130.0 مليون دولار، بارتفاع قدره 251.1 مليون دولار عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.1) شهراً.

r السيولة المحلية (M2)

n ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 164.4 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 20,249.8 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 213.7 مليون دينار (1.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 236.5 مليون دينار (1.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 345.0 مليون دينار (1.9٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

u **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال شهر شباط من عام 2010 مع نهاية عام 2009 يلاحظ الآتي:**

l **مكونــات السيـولـــة:**

– ارتفعت الودائع في نهاية شهر شباط 2010 بمقدار 270.6 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 لتصل إلى 17,604.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 412.8 مليون دينار (2.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

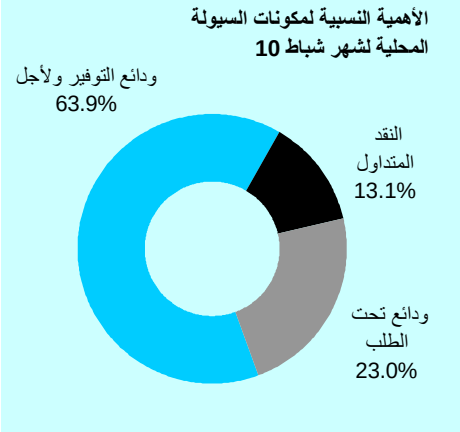

- انخفض النقد المتداول في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 34.1 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,645.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 67.8 مليون دينار (2.5٪) خلال شهر شباط من عام 2009.

العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:

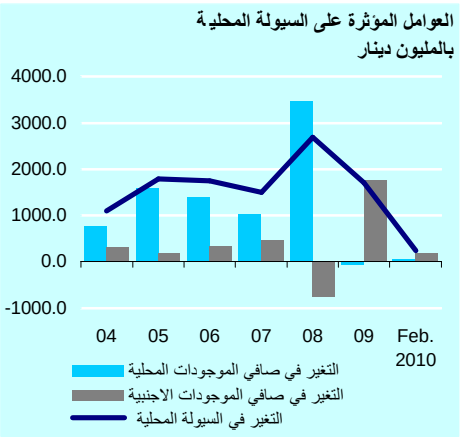

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 17.8 مليون دينار (0.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقابل ارتفاع قدره 194.4 مليون دينار (1.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2009. وقد جاء الارتفاع المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2010 محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 56.9 مليون دينار (0.3٪) وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 39.1 مليون دينار (0.6٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2010 بمقدار 218.7 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقارنة مع ارتفاع مقداره 150.6 مليون دينار (2.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد تأتى الارتفاع نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 185.4 مليون دينار (50.8٪) وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 33.3 مليون دينار (0.4٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام		تغير الرصيد كما هو في نهاية شباط	
2009		**2009**	**2010**
1,780.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**150.6**	**218.7**
2,433.2	البنك المركزي	265.8	33.3
-653.1	البنوك المرخصة	-115.2	185.4
-71.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**194.4**	**17.8**
-2,552.8	البنك المركزي، منها:	-366.3	-39.1
-302.8	الديون على القطاع العام (صافي)	25.7	102.0
-2,250.0	أخرى (صافي*)	-391.8	-141.1
2,481.8	البنوك المرخصة	560.7	56.9
630.5	الديون على القطاع العام (صافي)	-116.5	-269.0
159.9	الديون على القطاع الخاص	-26.8	85.3
1,691.4	أخرى (صافي)	704.0	240.6
1,709.1	**السيولة المحلية (M2)**	**345.0**	**236.5**
14.7	**النقد المتداول**	**-67.8**	**-34.1**
1,694.4	**الودائع، منها:**	**412.8**	**270.6**
-436.1	بالعملات الأجنبية	-245.1	102.9

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

٢ هيكـل أسعــار الفائــدة

u أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

l قام البنك المركزي وللمرة الأولى خلال عام 2010 بإجراء تخفيض على أدوات سياسته النقدية وبمقدار 50 نقطة أساس اعتباراً من 2010/2/21، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
- **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
- **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

l لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع خلال عام 2009 والفترة المنقضية من العام الحالي، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2009		شباط 2009	شباط 2010
4.75	إعادة الخصم	6.25	4.25
4.50	اتفاقيات إعادة الشراء	6.00	4.00
2.50	نافذة الإيداع	4.00	2.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

l بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

u أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

l **أسعــار الفائــدة علــى الــودائــع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر شباط 2010 بمقدار 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.87٪، منخفضاً بذلك بما مقداره 36 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **ودائع التوفير**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط 2010 بمقدار نقطتان أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.83٪، منخفضاً بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

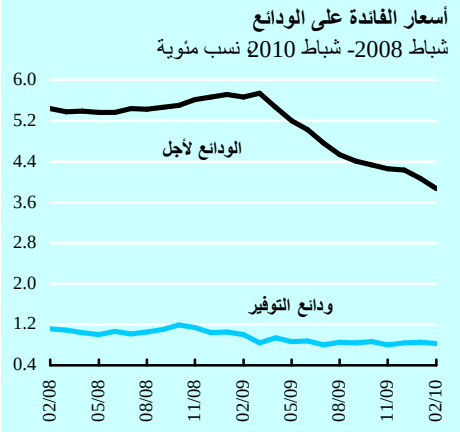

- **ودائع تحت الطلب**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط 2010 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.47٪، منخفضاً بحوالي 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط 2010 بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.49٪، في حين ارتفع بمقدار 46 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

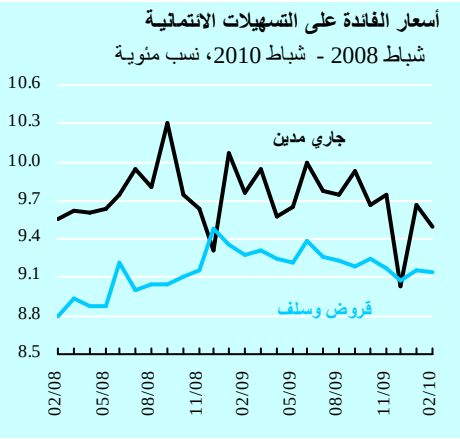

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر شباط 2010 بمقدار 15 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.43٪، ليسجل ارتفاعاً بحوالي 26 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2009		شباط 2009	شباط 2010	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.67	تحت الطلب	0.95	0.47	-20
0.84	توفير	1.01	0.83	-1
4.23	لأجل	5.67	3.87	-36
	التسهيلات			
9.17	كمبيالات واسناد مخصومة	9.28	9.43	26
9.07	قروض وسلف	9.28	9.13	6
9.03	جاري مدين	9.76	9.49	46
8.34	الإقراض لأفضل العملاء	8.45	8.20	-14

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط 2010 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.13٪، في حين ارتفع بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر شباط 2010 ما نسبته 8.20٪، منخفضاً بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

٢ التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2010 ما مقداره 13,412.7 مليون دينار، بارتفاع مقداره 95.5 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 106.6 مليون دينار (0.8٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الشهرين الأولين من عام 2010، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية المنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 91.5

مليون دينار (5.6٪)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاعي الانشاءات والسياحة والفنادق والمطاعم بمقدار 76.2 مليون دينار (3.0٪) و 35.4 مليون دينار (8.3٪) على التوالي. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع خدمات النقل بمقدار 13.0 مليون دينار (2.9٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاعي الزراعة والتعدين بمقدار 12.7 مليون دينار (5.5٪) و 5.3 مليون دينار (8.8٪) على التوالي. كما انخفضت التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 120.9 مليون دينار (3.6٪)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.

r الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2010 ما مقداره 20,702.3 مليون دينار، بارتفاع بلغ 403.9 مليون دينار (2.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 497.5 مليون دينار (2.7٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الشهرين الأولين من عام 2010 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 313.6 مليون دينار (1.9٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 118.0 مليون دينار (5.2٪)، وارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 66.4 مليون دينار (44.5٪)، بينما انخفضت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 94.1 مليون دينار (5.8٪) وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال الشهرين الأولين من عام 2010، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار وبواقع 244.4 مليون دينار (1.5٪)، كما ارتفع بند الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 159.5 مليون دينار (3.6٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2009.

٢ بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال الشهرين الأولين من عام 2010 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

ا حجـم التـداول:

انخفض حجم التداول خلال شهر شباط 2010 بمقدار 98.8 مليون دينار (16.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 492.9 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 379.6 مليون دينار (63.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,084.6 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 495.2 مليون دينار (31.3٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2009.

ا عـــدد الأسهـــم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط 2010 بواقع 49.5 مليون سهم (10.6٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 415.5 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 240.7 مليون سهم (77.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 880.5 مليون سهم بالمقارنة مع 864.5 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2009.

ا الرقم القياسي لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط 2010 انخفاضاً قدره 54.2 نقطة (2.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,470.9 نقطة، بالمقارنة مع

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

	شبـاط		
2009	**2009**		**2010**
2,533.5	**2,616.4**	الرقم القياسي العام	**2,470.9**
3,026.8	3,447.2	القطاع المالي	2,972.1
2,738.8	2,629.4	قطاع الصناعة	2,659.6
2,107.9	1,859.5	قطاع الخدمات	2,051.5

المصدر: بورصة عمان.

انخفاض بلغ 87.6 نقطة (3.2٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010، فقد بلغ الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 62.6 نقطة (2.5٪) عن مستواه المسجّل في نهاية العام السابق، مقابل انخفاض قدره 142.0 نقطة (5.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع الصناعي وقطاع الخدمات والقطاع المالي بمقدار 79.2 نقطة (2.9٪) و 56.4 نقطة (2.7٪) و 54.7 نقطة (1.8٪) على التوالي، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2009.

القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:

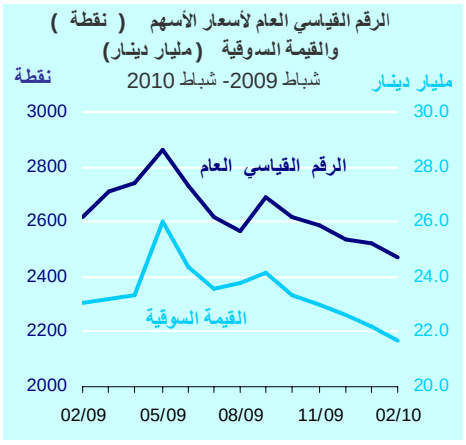

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط 2010 ما مقداره 21.7 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.5 مليار دينار (2.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قارب 1.3 مليار دينار (5.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2009. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 0.9 مليار دينار (4.0٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، مقارنة مع انخفاض قارب 2.3 مليار دينار (9.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر شباط 2010 تدفقاً سالباً بلغ 9.2 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 13.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2009، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط 2010 ما قيمته 73.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 83.1 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 27.1 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 18.6 مليون دينار خلال نفس الفترة المماثلة من عام 2009.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		شباط	
2009		2009	2010
9,665.3	حجم التداول	979.7	492.9
38.8	معدل التداول اليومي	49.0	24.6
22,571.1	القيمة السوقية	23,074.1	21,672.6
6,022.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	552.6	415.5
(3.8)	صافي استثمار غير الأردنيين	13.7	(9.2)
2,135.5	مشتريات	302.1	73.9
2,139.3	مبيعات	288.4	83.1

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصـــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2009 كاملاً نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ بأسعار السوق و 3.7٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ لكل منهما خلال عام 2008.
- سجل الناتج الحقيقي خلال الربع الأخير من عام 2009 نمواً نسبته 2.9٪ بأسعار السوق و 5.0٪ بأسعار الأساس، وذلك بالمقارنة مع نمو (بأسعار السوق) بلغ 2.1٪ خلال الربع الثالث من عام 2009 و 4.1٪ خلال الربع الأخير من عام 2008.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بنسبة 4.4٪ مقارنة مع ارتفاع نسبته 4.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، وذلك بعد الانكماش المحدود الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً وبنسبة 0.7٪ في المتوسط.
- ارتفع الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الشهرين الأولين من عام 2010 إلى ما مقداره 616.0 مليون دينار (منها ما نسبته 23.0٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 184.0 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2009 كاملاً تباطؤاً ملموساً في نموه متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على النمو الاقتصادي الإقليمي

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2007- 2009 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2007					
GDP بالأسعار الثابتة	11.1	10.8	8.1	5.7	**8.8**
GDP بالأسعار الجارية	17.6	15.5	16.6	15.1	**16.2**
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	8.5	9.1	9.4	4.1	**7.8**
GDP بالأسعار الجارية	23.6	23.9	30.7	20.9	**24.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	2.1	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	11.5	8.5	5.7	7.3	**8.0**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

والعالمي، فقد **سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ خلال عام 2008.** وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع في عام 2009، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 3.7٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ خلال عام 2008. كما **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 8.0٪** بالمقارنة مع نمو مرتفع نسبته 24.9٪ خلال عام 2008، وذلك نتيجة **لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال عام 2009 كاملاً بنسبة 5.1٪** مقابل ارتفاع أكبر نسبته 15.9٪ خلال عام 2008.

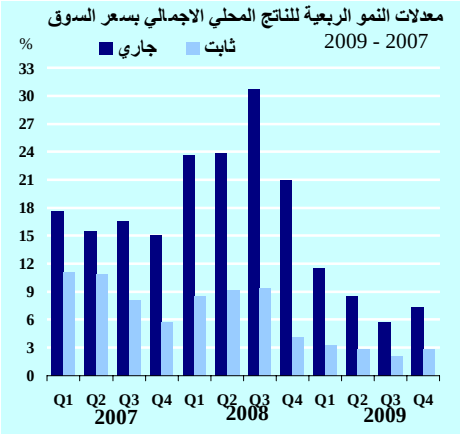

وقد تأثرت وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2009 بتراجع قيمة الصادرات السلعية الوطنية بنسبة 19.4٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 39.2٪ خلال عام 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية، كما تأثرت هذه الوتيرة بتباطؤ معدل نمو قطاعات الإنتاج الخدمي ليصل إلى 3.9٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 7.8٪ خلال عام 2008.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد شهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2009 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملحوظاً** أهمها **قطاع الإنشاءات** والذي سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته 14.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 12.6٪ خلال عام

2008، كما سجل قطاع الزراعة نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 12.9٪ مقابل نمو طفيف نسبته 1.3٪ خلال عام 2008. أما قطاع "منتجو الخدمات الحكومية"، فقد ارتفع معدل نموه خلال عام 2009 ليصل إلى 7.1٪ مقابل 3.9٪ خلال عام 2008.

ومن ناحية أخرى، شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها الحقيقي وأهمها قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" الذي نما بمعدل 1.9٪ والصناعات التحويلية (2.4٪) و"النقل والاتصالات" (7.1٪) ، وذلك بالمقارنة مع نمو نسبته 11.0٪ و 6.1٪ و 8.2٪ خلال عام 2008 على الترتيب.

أما **قطاعا الصناعات الإستخراجية و "خدمات المال والتأمين" فقد شهدا تراجعاً ملموساً** بواقع 28.6٪ و 3.6٪ تباعاً مقابل نمو إيجابي مرتفع نسبته 13.3٪ و 14.3٪ خلال عام 2008 على الترتيب.

وبالنسبة لبند صافي الضرائب على المنتجات (المحلية والمستوردة)، فقد سجل تراجعاً خلال عام 2009 وبواقع 2.9٪ مقابل نمو نسبته 7.7٪ خلال عام 2008، مدفوعاً بتباطؤ حركة النشاط الاقتصادي في المملكة والذي تمخض عنه تراجع حصيلة الضريبة العامة على السلع المحلية والقطاع التجاري، بالإضافة إلى تراجع المستوردات السلعية وما ترتب عليه من انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، فقد بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال عام 2009 كاملاً ما مقداره 1.1 نقطة مئوية و 2.6 نقطة مئوية مقابل 2.7 نقطة مئوية و 5.1 نقطة مئوية خلال عام 2008 على الترتيب. كما تراجعت مساهمة بند صافي الضرائب على المنتجات لتبلغ 0.5- نقطة مئوية مقابل 1.3 نقطة مئوية خلال عام 2008.

أما بالنسبة **لتطورات GDP خلال الربع الأخير من عام 2009 تحديداً، فقد نما GDP بنسبة 2.9٪ و 7.3٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية** على الترتيب، مقابل نمو نسبته 4.1٪ و 20.9٪ خلال الربع الرابع من عام 2008 على الترتيب.

٢ المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي، وعن عام 2009 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات الرقم القياسي للصناعات الإستخراجية وكميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية، أظهر عدد من المؤشرات نمواً متباطئاً ومن أبرزها المساحات المرخصة للبناء. وفي المقابل، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً في أدائها أبرزها مبيعات الأسمنت في السوق المحلية والرقم القياسي لإنتاج الكهرباء والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية.

وتبيّن الجداول التالية حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2009	2010
-28.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية	-11.0	6.2
-1.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-9.2	17.7

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – شباط	
		2009	2010
2.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	-82.8	539.0
-1.0	عدد المغادرين	-0.2	27.7
-16.2	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-18.0	19.6
-17.8	إنتاج الفوسفات	-31.0	70.6

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2009	2010
17.5	المساحات المرخصة للبناء	22.7	13.4

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني	
		2009	2010
-1.6	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-3.6	-0.3
-27.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-18.0	-1.6
1.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-1.3	-0.1
-8.1	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-18.3	-6.7

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – شباط	
		2009	2010
-4.6	إنتاج الاسمنت	5.7	-4.7
-3.6	إنتاج المنتجات البترولية	-22.9	-5.8
1.8	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	22.6	-5.0
-44.0	إنتاج البوتاس	7.5	-36.2

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية :

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

r حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الإستثمار، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ما مقداره 616.0 مليون دينار بالمقارنة مع 184.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بلغ مقداره 432.0 مليون دينار بالمقارنة مع مستواه خلال الفترة المقابلة من عام 2009 وذلك رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- وفيما يتعلق بتوزيع الإستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، استحوذ **قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" وبصورة غير مسبوقة على المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات وبنسبة 37.0٪ (225 مليون دينار) خلال الشهرين الأولين من عام 2010**، تلاه قطاع الصناعة وبحصة بلغت (29.0٪)، ثم قطاع الفنادق بحصة (27.0٪) والمستشفيات (4.0٪)، والزراعة (3.0٪).
- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت بنسبة كبيرة لتصل إلى 142.0 مليون دينار (مشكلّة 23.0٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال الشهرين الأولين من عام 2010 مقابل 66.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، فيما بلغت الاستثمارات المحلية 474.0 مليون دينار مقابل 118.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009 (مشكلة 77.0٪ من المجموع).
- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

٢ الأسعـــار

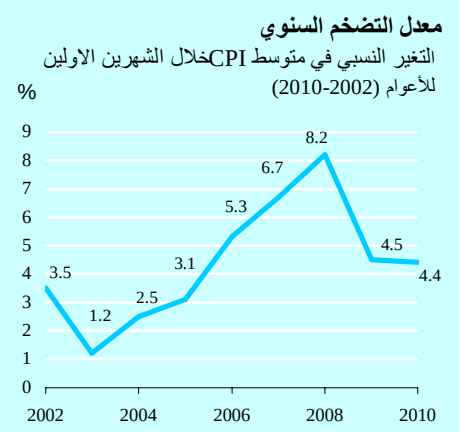

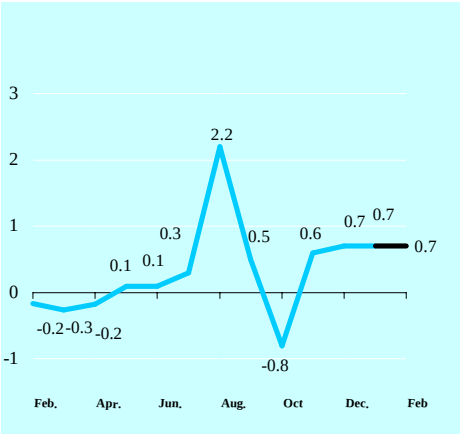

شهدت أسعار المستهلك خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ارتفاعاً مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي وذلك في اعقاب تسجيلها لإنكماش محدود بلغ 0.7٪ في المتوسط خلال عام 2009 كاملاً. وبشكل أكثر تفصيلاً، **بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) 4.4٪** (وذلك مقابل 4.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2009). هذا وقد تأثرت الزيادة في المستوى العام للأسعار خلال الشهرين الأولين من هذا العام بارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وفي المقابل، **ارتفعت أسعار المستهلك خلال شهر شباط من عام 2010 مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة 0.7٪**. وقد جاء هذا الارتفاع بشكل أساس نتيجة لزيادة أسعار مجموعة المواد الغذائية، وخصوصاً "الخضراوات" و"التبغ والسجائر"، هذا إلى جانب أسعار بند النقل.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لهذه التطورات:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **سجلت هذه المجموعة زيادة معتدلة في أسعارها خلال الشهرين الأولين من عام 2010 وبواقع 2.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع واضح نسبته 9.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2010.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً "السكر ومنتجاته" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة كبيرة بلغت 20.7٪، وكذلك "اللحوم والدواجن" بنسبة 5.5٪، و"الحبوب ومنتجاتها" (5.4٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار بنود أخرى أهمها "الزيوت والدهون" التي تراجعت أسعارها بنسبة 6.0٪، والفواكه (5.0٪)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (2.8٪).

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **زادت أسعار هذه المجموعة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بنسبة 1.7٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 6.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 0.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2010.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بتباطؤ أسعار كل من بندي الملابس والأحذية واللذان سجلا تضخماً بنسبة (1.6٪) و (1.8٪) على الترتيب خلال

الشهرين الأولين من عام 2010 مقارنة مع (5.8٪) و (10.0٪) على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بنسبة 3.8٪ بالمقارنة مع زيادة نسبتها 4.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2010**. وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لأسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 8.1٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين (0.2٪) لبند التجهيزات المنزلية و (5.7٪) لبند الأواني والأدوات المنزلية، علماً بأن بند الإيجارات (الذي يشكل أهمية نسبية تبلغ 14,3٪) قد ارتفعت أسعاره بنسبة 2.4٪ خلال الفترة قيد البحث.

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بنسبة ملموسة بلغت 7.4٪ مقابل تراجع نسبته 1.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 2.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2010**. ويأتي ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى نتيجة رئيسية لارتفاع أسعار بند النقل، الذي يُعد المكون الرئيس في هذه المجموعة، بنسبة 14.3٪ مقابل انخفاض نسبته 9.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2009 متأثراً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2009. كما ارتفعت أسعار معظم بنود هذه المجموعة، وخصوصاً بند "التعليم" بنسبة 6.5٪ و"العناية الشخصية" بنسبة 5.6٪.

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال عام 2009 عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 1,449.8 مليون دينار أو ما نسبته 8.9٪ من GDP، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 333.4 مليون دينار يرتفع عجز الموازنة العامة ليصل إلى 1,783.2 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 1,332.0 مليون دينار ليبلغ 7,086.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 880.0 مليون دينار ليبلغ 5,791.0 مليون دينار (35.7٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 228.8 مليون دينار ليبلغ 3,869.0 مليون دينار (23.9٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 :-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر كانون أول 2009 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2008 بمقدار 9.2 مليون دينار أو ما نسبته 1.9٪ لتصل إلى 480.4 مليون دينار. كما انخفضت الإيرادات العامة خلال عام 2009 بأكمله مقارنة مع عام 2008 بمقدار 567.5 مليون دينار أو ما نسبته 11.1٪ لتصل إلى 4,526.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كل من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بمقدار 182.6 مليون دينار و 384.9 مليون دينار على التوالي. ويشار إلى أنه في حال استثناء عوائد بيع أرض في العقبة من حصيلة الإيرادات المحلية المتحققة خلال عام 2008 فإن الإيرادات العامة خلال عام 2009 تسجل تراجعاً نسبته 4.5٪ فحسب.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر كانون أول وعام 2009 كاملاً بالمقارنة مع عام 2008

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون أول		معدل			معدل
	2008	2009	النمو (٪)	2008	2009	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**489.6**	**480.4**	**-1.9™**	**5,093.7**	**4,526.2**	**-11.1**
الإيرادات المحلية، منها	328.5™	377.0™	14.8	*4,375.4	4,192.8	-4.2
الإيرادات الضريبية، منها	192.4	225.3™	17.1™	2,758.1	2,884.0	4.6
ضريبة المبيعات	129.2	143.9™	11.4™	1,671.6	1,682.4	0.6
الإيرادات الأخرى، منها	133.9	149.7™	11.8™	*1,596.1	1,288.3	-19.3
رسوم تسجيل الأراضي	11.7	16.7™	42.7	216.1	143.7	-33.5
المساعدات الخارجية	161.1	103.4™	-35.8	718.3	333.4	-53.6
إجمالي الإنفاق	**597.8**	**957.2**	**60.1**	**5,431.9**	**5,976.0**	**10.0**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-108.2**	**-476.8™**		**-338.2**	**-1449.8**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

* : تتضمن مبلغ (354.5) مليون دينار إيرادات غير متكررة والتي تمثل بيع أرض في العقبة، ولدى استثناؤه فإن الموازنة للفترة المشار إليها من عام 2008 تسجل عجزاً مالياً مقداره 692.7 مليون دينار.

t الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال عام 2009 بمقدار 182.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.2٪ مقارنة مع عام 2008 لتصل إلى 4,192.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لانخفاض كلاً من حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 307.8 مليون دينار والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.7 مليون دينار من ناحية، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 125.9 مليون دينار، من ناحية أخرى. **ولدى استثناء الإيرادات غير المتكررة (عوائد بيع أرض العقبة) من حصيلة بند الإيرادات المختلفة في عام 2008 فإن أداء الموازنة خلال عام 2009 يظهر نمواً في الإيرادات المحلية نسبته 4.3٪.**

➢ الإيرادات الضريبية

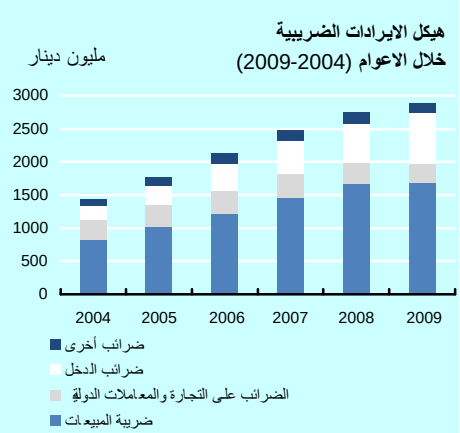

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2009 بمقدار 125.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.6٪ مقارنة مع عام 2008 لتصل إلى 2,884.0 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 68.8٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 26.7٪ لتصل إلى 764.6 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 103.1 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 58.1 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 76.5٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 585.2 مليون دينار (منها 280.7 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويذكر بأن الارتفاع الكبير الذي سجله بند الضرائب على الدخل والأرباح عام 2009 قد جاء مدفوعاً بالنمو الاقتصادي القوي المسجل في عام 2008.**

- **ارتفاع طفيف في حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 10.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.6٪ لتبلغ 1,682.4 مليون دينار. ويعزى الارتفاع في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى ارتفاع ضريبة المبيعات على الخدمات بواقع 100.7 مليون دينار وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 27.4 مليون دينار. وبالمقابل، انخفضت حصيلة كل من ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 85.4 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 31.9 مليون دينار. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات

خلال عام 2009 قد سجلت ما نسبته 81.3٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة، مما يعني تأثرها بشكل ملموس بالتباطؤ الحاصل في نمو بعض القطاعات الانتاجية ولاسيما قطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وذلك تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 17.1 مليون دينار أو ما نسبته 5.6٪ لتصل إلى 289.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 14.5 مليون دينار لتصل إلى 269.9 مليون دينار وتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 2.6 مليون دينار. ويعزى انخفاض الرسوم الجمركية بصورة رئيسية إلى تراجع قيمة المستوردات بنسبة 17.1٪ خلال عام 2009، إلى جانب إعفاء مجموعة من مدخلات الإنتاج الصناعي وبعض السلع الأساسية المستوردة من الرسوم الجمركية في عام 2008.

➢ **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" بشكل ملحوظ خلال عام 2009 بمقدار 307.8 مليون دينار أو ما نسبته 19.3٪ لتصل إلى 1,288.3 مليون دينار. **ويعزى هذا التراجع بشكل أساس إلى وجود ايرادات غير متكررة خلال عام 2008 تولدت جرّاء بيع أرض في العقبة وتم توريد حصيلتها البالغة 354.5 مليون دينار إلى حساب الخزينة العام**، الأمر الذي يفسر التراجع الملحوظ في البند الفرعي ضمن "الايرادات الأخرى" والمسمى "الايرادات المختلفة" وبنسبة 47.3٪. كما انخفضت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بنسبة 6.9٪ لتبلغ 610.7 مليون دينار، من بينها رسوم تسجيل الأراضي التي انخفضت بمقدار 72.4 مليون دينار لتسجل 143.7 مليون دينار خلال عام 2009. وفي المقابل، ارتفعت حصيلة إيرادات دخل الملكية بنسبة 18.9٪ لتبلغ 327.4 مليون دينار، حيث تشمل هذه الإيرادات كل من فوائد القروض المستردة والفوائض المالية للوحدات الحكومية المستقلة وفوائد عوائد التخاصية.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2009 بمقدار 0.7 مليون دينار لتصل إلى 20.5 مليون دينار.

t المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية خلال عام 2009 بمقدار 384.9 مليون دينار لتبلغ 333.4 مليون دينار، مقابل 684.0 مليون دينار تم توقعها في قانون الموازنة العامة لعام 2009.

n إجمالي الإنفاق

ارتفعت النفقات العامة في شهر كانون أول 2009 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2008 بمقدار 359.4 مليون دينار أو ما نسبته 60.1٪ لتصل إلى 957.2 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال عام 2009 بأكمله ارتفاعاً مقداره 544.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.0٪ لتبلغ 5,976.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لنمو كلاً من النفقات الرأسمالية بنسبة 50.2٪ والنفقات الجارية بنسبة 1.4٪.

t النفقات الجارية

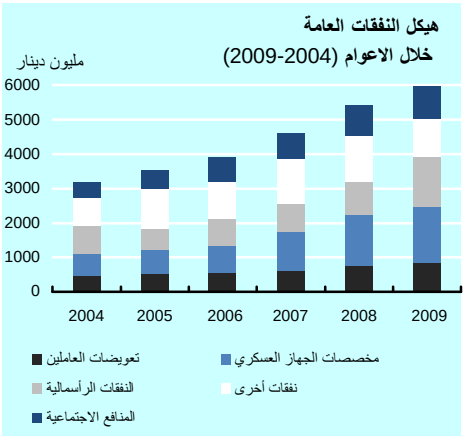

ارتفعت النفقات الجارية خلال عام 2009 بمقدار 62.9 مليون دينار أو ما نسبته 1.4٪ لتصل إلى 4,536.3 مليون دينار. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع معظم بنود هذه النفقات ولا سيما النفقات غير المرنة، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 166.7 مليون دينار لتبلغ 1,650.7 مليون دينار وكذلك تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 67

مليون دينار لتبلغ 831.9 مليون دينار وذلك نتيجة للزيادة التي طرأت على رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري في إطار تنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي بالإضافة إلى النمو الطبيعي لهذين البندين. وكذلك ارتفعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 55.4 مليون دينار لتصل إلى 958.9 مليون دينار، نتيجة ارتفاع كل من بند التقاعد والتعويضات بمقدار 53.3 مليون دينار وبند المساعدات الاجتماعية بمقدار 2.1 مليون دينار. كما شهد بند فوائد القروض وبند استخدام السلع والخدمات ارتفاعاً بمقدار 39.7 مليون دينار و 54.6 مليون دينار على التوالي. وفي المقابل، شهدت بنود الإنفاق الجاري الأخرى انخفاضاً في مستواها، حيث تراجع بند الإعانات والدعم بمقدار 317.2 مليون دينار، نتيجة لتراجع أسعار السلع عالمياً، وكذلك بند نفقات أخرى متنوعة بمقدار 3.0 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

بالرغم من تراجع الإيرادات العامة، شهدت النفقات الرأسمالية خلال عام 2009 زيادة بمقدار 481.2 مليون دينار (أو ما نسبته 50.2٪) مقارنة بعام 2008 لتصل إلى 1,439.7 مليون دينار، وبنسبة انجاز تبلغ 88.5٪ عن المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة.

العجز/ الوفر المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2009 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 1,449.8 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 338.2 مليون دينار خلال عام 2008، **ويذكر بأن العجز المعتدل والمسجل خلال عام 2008 يتضمن إيرادات غير متكررة جرّاء بيع أرض في العقبة وبقيمة 354.5 مليون دينار، وفي حال استثناء هذه الإيرادات تسجل الموازنة خلال عام 2008 عجزاً مالياً مقداره 692.7 مليون دينار.**

- **سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2009 عجزاً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ مقداره 1,057.7 مليون دينار** مقابل وفر مقداره 14.2 مليون دينار خلال عام 2008.

r الدين العام

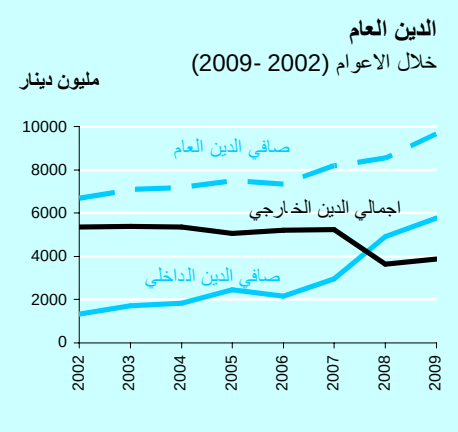

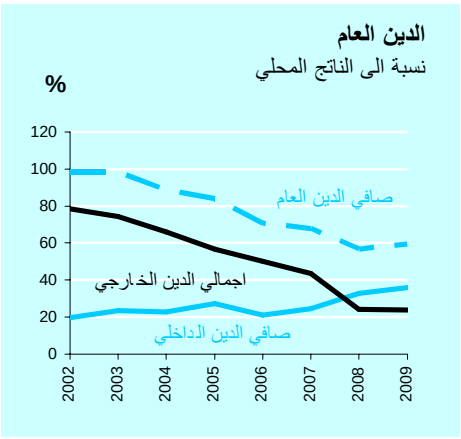

n **مدفوعاً بتنامي عجز الموازنة العامة، ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية عام 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 1,332.0 مليون دينار ليبلغ 7,086.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، محصلة لزيادة رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,329.0 مليون دينار ليصل إلى 5,753.0 مليون دينار أو 81.2٪ من إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2009 من جهة، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 992.0 مليون دينار في نهاية عام 2009، من جهة أخرى. ويذكر بأن البند الأخير يتضمن سندات تسوية حساب الخزينة.

n **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية عام 2009 ارتفاعاً** مقداره 880.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2008 ليبلغ 5,791.0 مليون دينار (35.7٪

من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 1,332.0 مليون دينار من جهة، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2008 بمقدار 452.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية عام 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 228.8 مليون دينار ليبلغ 3,869.0 مليون دينار (23.9٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 34.4٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 10.8٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 26.0٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.3٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية عام 2009 بمقدار 1,108.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2008 ليصل إلى 9,660.0 مليون دينار (59.6٪ من GDP) مقابل 8,551.2 مليون دينار (56.8٪ من GDP) في نهاية عام 2008، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة صافي الدين العام إلى الناتج بمقدار 2.8 نقطة مئوية. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال عام 2009 ما مقداره 388.9 مليون دينار (منها 104.1 مليون دينار فوائد) مقابل 1,954.5 مليون دينار (منها 144.9 مليون دينار فوائد) خلال عام 2008. ويذكر أن الارتفاع الذي شهدته التسديدات المدفوعة خلال عام 2008 يعود إلى تنفيذ عملية إعادة الشراء المبكر للقروض التصديرية مع الدول الأعضاء في نادي باريس.

٢ الإجراءات الماليـــة والسعرية

t رفع أسعار المشتقات النفطية في 19 آذار 2010، وتثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:-

المـــــادة	الوحدة	2010		التغير ٪
		شباط	آذار	
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	363.9	367.7	1.0
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	363.9	367.7	1.0
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	412	434	5.3
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	417	439	5.3
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	432	454	5.1
الإسفلت	دينار/طن	391.1	395.1	1.0
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	490	525	7.1
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	590	630	6.8
السولار	فلس/لتر	435	465	6.9
الكاز	فلس/لتر	435	465	6.9
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0

t استناداً إلى النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة رقم (10) لسنة 2010، قرر مجلس الوزراء فرض ضريبة خاصة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (المهجنة) وذلك على النحو التالي:

- فرض ضريبة خاصة بنسبة 55٪ على السيارات المهجنة مهما بلغت سعة المحرك.
- فرض ضريبة خاصة بنسبة 40٪ على السيارات المهجنة التي تستبدل بالسيارات القديمة على أن تكون بذات سعة المحرك أو أقل (آذار 2010).

r المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- توقيع اتفاقية قرض بين الحكومة الأردنية والبنك الإسلامي الأردني بقيمة 100 مليون دولار وذلك لتمويل استيراد السلع الأساسية المدعومة (تمويل شراء الحبوب) (آذار 2010).

- توقيع اتفاقية قرض تعويضي (ثالث) مقدم من صندوق النقد العربي بقيمة 9.82 مليون دينار عربي حسابي أو ما يعادل نحو 45 مليون دولار أمريكي وذلك لتعزيز موقف ميزان المدفوعات الأردني (آذار 2010).

- توقيع اتفاقية ضمان قرض بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 15 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نحو 36 مليون دينار أردني، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع التوسعة الثالثة لمحطة كهرباء السمرا الهادف إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المملكة (آذار 2010).

رابعاً : القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- تراجعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 بنسبة 4.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 388.2 مليون دينار.

- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 بنسبة 3.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 805.8 مليون دينار.

- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 ارتفاعاً نسبته 11.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 417.6 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر شباط من عام 2010 بنسبة 36.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 153.2 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 57.5٪ لتبلغ 67.1 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010 فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 34.7٪ لتبلغ 311.1 مليون دينار، كذلك ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 48.5٪ لتبلغ 125.8 مليون دينار.

- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر شباط من عام 2010 بنسبة 1.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 183.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 1.6٪ ليبلغ 382.1 مليون دينار.

- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال عام 2009 عجزاً مقداره 899.8 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1,546.0 مليون دينار خلال عام 2008.

- شهد عام 2009 صافي تدفق **استثمارات أجنبية مباشرة** إلى المملكة قيمتها 1,691.0 مليون دينار مقارنة مع 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008.

- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2008 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,970.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليبلغ 13,088.2 مليون دينار.

التجارة الخارجية

في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 14.4 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 23.2 مليون دينار خلال شهر كانون ثاني من عام 2010، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 37.6 مليون دينار ليبلغ 1,130.7 مليون دينار.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية
بالمليون دينار

	كانون ثاني			
	2009	معدل التغير (٪)	2010	معدل التغير (٪)
	القيمة	2009/2008	القيمة	2010/2009
التجارة الخارجية	1093.1	-8.4	1130.7	3.4
الصادرات الكلية	408.0	11.8	388.2	-4.9
الصادرات الوطنية	310.5	14.6	324.9	4.6
المعاد تصديره	97.5	3.5	63.3	-35.1
المستوردات	782.6	-15.1	805.8	3.0
الميزان التجاري	-374.6	-32.7	-417.6	11.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال شهر كانون ثاني للأعوام 2009، 2010.
بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
العراق	58.8	57.4	-2.4
الولايات المتحدة الأميركية	52.7	48.5	-8.0
السعودية	25.8	31.5	22.1
سوريا	16.6	22.4	34.9
سويسرا	0.0	17.5	-
الهند	17.3	15.8	-8.7
الإمارات	7.9	13.1	65.8
اثيوبيا	0.1	13.0	-
في مجال المستوردات			
السعودية	142.1	129.8	-8.7
الصين	92.6	81.8	-11.7
الولايات المتحدة الأميركية	46.2	51.0	10.4
المانيا	50.9	49.3	-3.1
مصر	43.8	43.5	-0.7
اليابان	24.1	39.7	64.7
كوريا الجنوبية	30.0	34.2	14.0
فرنسا	22.2	21.0	-5.4
البحرين	1.8	21.0	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

n الصادرات السلعيـــــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 تراجعاً نسبته 4.9٪ لتصل إلى 388.2 مليون دينار، مقارنة مع نمو نسبته 11.8٪ خلال الشهر المماثل من عام 2009. وجاء هذا التراجع نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 14.4 مليون دينار أو ما نسبته 4.6٪ لتصل إلى 324.9 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 34.2 مليون دينار أو ما نسبته 35.1٪ لتصل إلى 63.3 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطـورات الصادرات الوطنية خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض صادرات المملكة من **الملابس** بمقدار 3.5 مليون دينار (6.6٪) لتصل إلى 49.3 مليون دينار، واستحوذت السوق الأميركية على ما نسبته 93.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.
- ارتفاع صادرات المملكة من **الخضروات** بنسبة 13.5٪ أو ما مقداره 5.4 مليون دينار لتصل إلى 45.3 مليون دينار، حيث استأثرت أسواق كل من سوريا والعراق وروسيا على ما نسبته 72.2٪ من صادرات المملكة من هذه المنتجات.
- تراجع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 2.1 مليون دينار (7.4٪) لتصل إلى 26.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع أسعار الأسمدة بنسبة 64.2٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 157.9٪. وقد استأثرت أثيوبيا واليابان والعراق وعلى ما نسبته 83.3٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.
- ارتفاع الصادرات من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بمقدار 0.6 مليون دينار (2.4٪) لتصل إلى 25.2 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان واليمن على ما نسبته 58.3٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خـلال شـهر كـانون ثـاني للأعوام 2009 و 2010، بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**310.5**	**324.9**	**4.6**
الملابس	**52.8**	**49.3**	**-6.6**
الولايات المتحدة الأميركية	48.9	46.3	-5.3
الخضروات	**39.9**	**45.3**	**13.5**
سوريا	10.3	15.2	47.6
العراق	14.9	14.4	-3.4
روسيا	3.0	3.1	3.3
الأسمدة	**28.4**	**26.3**	**-7.4**
أثيوبيا	0.0	12.7	-
اليابان	25.6	8.0	-68.8
العراق	0.2	1.2	500.0
منتجات دوائية وصيدلية	**24.6**	**25.2**	**2.4**
السعودية	8.6	7.4	-14.0
الجزائر	1.5	2.7	80.0
السودان	1.8	2.7	50.0
اليمن	1.1	1.9	72.7
الفوسفات	**50.6**	**22.7**	**-55.1**
الهند	7.5	12.2	62.7
أندونيسيا	28.4	6.2	-78.2
هولندا	0.0	2.5	-
الآلات ومعدات النقل	**14.7**	**22.5**	**53.1**
السعودية	3.9	8.0	105.1
العراق	3.4	7.9	132.4
قطر	0.7	1.5	114.3
الورق والكرتون	**9.6**	**11.3**	**17.7**
السعودية	2.6	3.0	15.4
العراق	3.7	2.7	-27.0
مصر	0.3	2.3	666.7
البوتاس	**9.8**	**10.8**	**10.2**
ايطاليا	0.0	2.5	-
اليابان	0.0	2.5	-
الهند	9.2	1.4™	-84.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

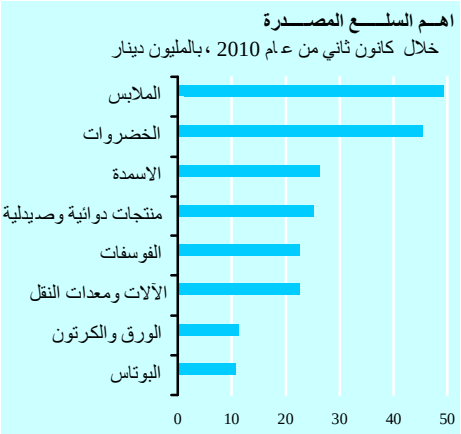

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 27.9 مليون دينار (55.1٪) لتصل إلى 22.7 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 73.5٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 69.4٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا وهولندا السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 92.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

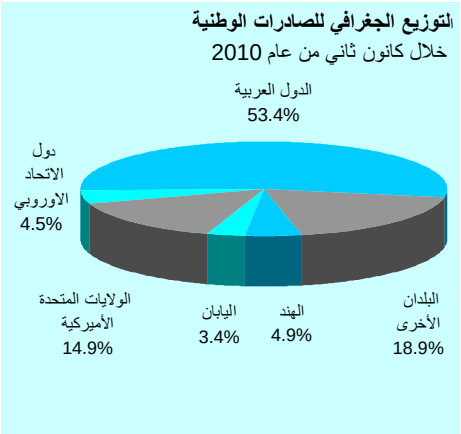

- ارتفاع صادرات "**الآلات ومعدات النقل**" بمقدار 7.8 مليون دينار (53.1٪) لتصل إلى 22.5 مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والعراق وقطر ما نسبته 77.3٪ من إجمالي الصادرات من الآلات والمعدات.

- ارتفاع صادرات المملكة من **الورق والكرتون** بمقدار 1.7 مليون دينار أو ما نسبته 17.7٪، حيث استأثرت أسواق كل من السعودية والعراق ومصر على ما نسبته 70.8٪ من صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 1.0 مليون دينار (10.2٪) لتصل إلى 10.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض أسعار البوتاس بنسبة 38.4٪، وارتفاع الكمية المصدرة بنسبة 80.5٪. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى ايطاليا واليابان والهند ما نسبته 59.3٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والأسمدة و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات و"الآلات ومعدات النقل" و"الورق والكرتون" والبوتاس خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 على ما نسبته 65.7 من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 74.2٪ خلال الشهر المماثل من عام 2009. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والسعودية وسوريا وسويسرا والهند والإمارات خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 على ما نسبته 63.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 57.7٪ خلال الشهر المماثل من عام 2009.

n المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ارتفاعاً مقداره 23.2 مليون دينار (3.0٪) لتبلغ 805.8 مليون دينار، مقابل تراجع نسبته 15.1٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2009.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

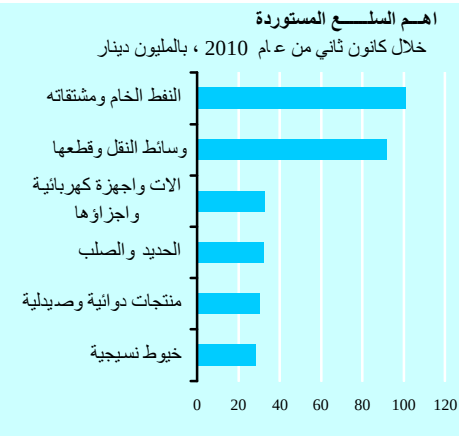

- ارتفاع المستوردات من **"وسائط النقل وقطعها"** بمقدار 17.4 مليون دينار (23.5٪) لتصل إلى 91.6 مليون دينار. وتعتبر كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 70.4٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- تراجع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 20.6 مليون دينار (22.5٪) لتصل إلى 71.0 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 27.6٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 39.3٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "**آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها**" بمقدار 5.6 مليون دينار (20.6٪) لتصل إلى 32.8 مليون دينار. وقد تم تغطية 52.1٪ من احتياجات المملكة من هذه الآلات والأجهزة من أسواق كرواتيا والصين وكوريا الجنوبية وألمانيا.

- انخفاض مستوردات المملكة من "**الحديد والصلب**" بمقدار 14.1 مليون دينار (30.5٪) لتصل إلى 32.1 مليون دينار. وتعتبر أسواق كل من أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة الأميركية المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه المواد.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بمقدار 10.5 مليون دينار (53.8٪) لتصل إلى 30.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من سويسرا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا على ما نسبته 55.3٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "**المشتقات النفطية**" بمقدار 9.0 مليون دينار (43.7٪) لتصل إلى 29.6 مليون دينار، وتعتبر أسواق كل من السعودية وفرنسا والإمارات المصدر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون ثاني للأعوام 2009 و 2010 بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**782.6**	**805.8**	**3.0**
وسائط النقل وقطعها	**74.2**	**91.6**	**23.5**
اليابان	12.2	26.2	114.8
كوريا الجنوبية	15.4	20.6	33.8
الولايات المتحدة الأمريكية	6.3	17.7	181.0
النفط الخام	**91.6**	**71.0**	**-22.5**
السعودية	86.3	58.2	-32.6
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**27.2**	**32.8**	**20.6**
كرواتيا	0.0	5.4	–
الصين	4.0	5.0	25.0
كوريا الجنوبية	1.5	3.5	133.3
ألمانيا	2.7	3.2	18.5
الحديد والصلب	**46.2**	**32.1**	**-30.5**
أوكرانيا	19.6	12.5	-36.2
روسيا	2.0	5.2	160.0
الولايات المتحدة الأمريكية	0.1	2.3	–
منتجات دوائية وصيدلية	**19.5**	**30.0**	**53.8**
سويسرا	1.3	7.6	484.6
المملكة المتحدة	1.1	4.6	318.2
ألمانيا	1.7	2.8	64.7
فرنسا	1.5	1.6	6.7
مشتقات نفطية	**20.6**	**29.6**	**43.7**
السعودية	0.5	20.1	–
فرنسا	4.6	7.5	63.0
الإمارات	0.8	1.2	50.0
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**30.4**	**28.6**	**-5.9**
الصين	15.3	13.6	-11.1
تايوان	4.5	4.5	0.0
كوريا الجنوبية	0.9	1.3	44.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "**خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها**" بمقدار 1.8 مليون دينار (5.9٪) لتصل إلى 28.6 مليون دينار. وتعتبر كل من الصين وتايوان وكوريا الجنوبية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه السلع.

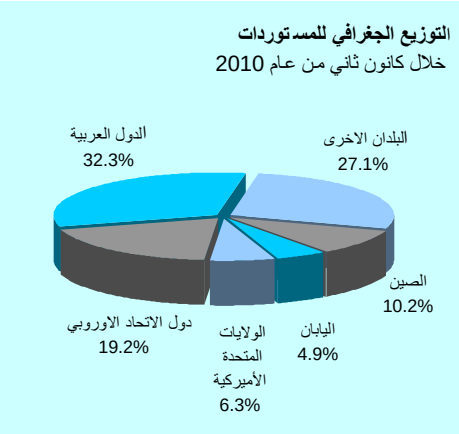

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" والنفط الخام و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"الحديد والصلب" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و "مشتقات نفطية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 على ما نسبته 39.2٪ من إجمالي المستوردات مقابل 39.6٪ خلال الشهر المماثل من عام 2009، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا ومصر واليابان خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 على ما نسبته 49.0٪ من إجمالي المستوردات مقابل 51.1٪ خلال الشهر المماثل من عام 2009.

n المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 انخفاضاً مقداره 34.2 مليون دينار او ما نسبته 35.1٪ لتبلغ 63.3 مليون دينار.

n الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون ثاني من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 43.0 مليون دينار أو ما نسبته 11.5٪ مقارنة بذات الشهر من عام 2009 ليصل إلى 417.6 مليون دينار.

r إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر شباط من عام 2010 بنسبة 1.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 183.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 1.6٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ليبلغ 382.1 مليون دينار.

r السـفر

n مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 80.1 مليون دينار (34.7٪) لتصل إلى 311.1 مليون دينار. ويعود الارتفاع في الدخل السياحي إلى ارتفاع أعداد زوار المملكة (السياح) بما نسبته 20.5٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ليصل إلى 924 ألف زائر مقارنة مع 767 ألف زائر خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

n مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 41.1 مليون دينار (48.5٪) لتصل إلى 125.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ارتفاع أعداد سياح الإنفاق بنسبة 51.6٪ لتصل إلى 426 ألف سائح مقارنة مع 281 ألف سائح لنفس الفترة من عام 2009.

r ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 إلى ما يلي:-

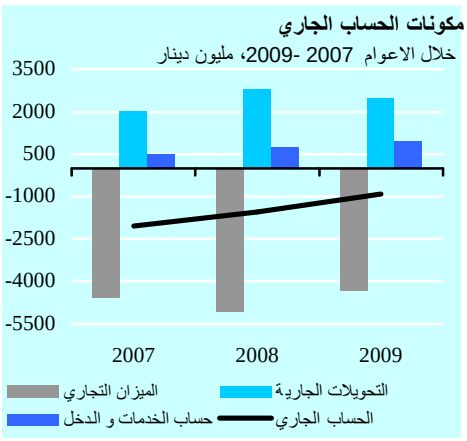

n تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 899.8 مليون دينار بالمقارنة مع عجز قدره 1,546.0 مليون دينار تم تسجيله خلال عام 2008 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- تراجع ملموس في عجز الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2009 بمقدار 730.7 مليون دينار (14.4٪) ليصل إلى 4,353.7 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 5,084.4 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل ميزان الخدمات وفراً بمقدار 530.1 مليون دينار خلال عام 2009 مقارنة مع وفر بلغ 249.6 مليون دينار خلال عام 2008. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 1,311.4 مليون دينار و 150.7 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 810.7 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 121.3 مليون دينار.
- انخفاض الوفر في صافي حساب الدخل بمقدار 60.1 مليون دينار ليصل إلى 433.5 مليون دينار بالمقارنة مع 493.6 مليون دينار خلال عام 2008. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي تعويضات العاملين بمقدار 113.4 مليون دينار. وارتفاع صافي دخل الاستثمار بمقدار 53.3 مليون دينار.
- تراجع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 304.9 مليون دينار ليصل إلى 2,490.3 مليون دينار، وذلك في ضوء تراجع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2009 بمقدار 274.8 مليون دينار ليسجل 675.5 مليون دينار بالمقارنة مع 950.3 مليون دينار خلال عام 2008، وتراجع صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 30.1 مليون دينار ليصل إلى 1,814.8 مليون دينار مقارنة مع 1,844.9 مليون دينار خلال عام 2008، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال عام 2009 انخفاضاً بمقدار 47.1 مليون دينار (2.4٪) ليصل إلى 1,899.6 مليون دينار.

n أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2009 صافي تدفق للداخل مقداره 306.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,439.5 مليون دينار خلال عام 2008. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً لداخل المملكة بمقدار 1,691.0 مليون دينار خلال عام 2009 مقابل 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 447.0 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 406.8 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 1,322.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 356.4 مليون دينار خلال عام 2008.
- ارتفاع ملموس على الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2009 بمقدار 2,209.2 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مماثل مقداره 808.8 مليون دينار خلال عام 2008.

r وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2008 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- n ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 94.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 13,232.4 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 701.5 مليون دينار.
- n انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 1,876.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 26,320.6 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 1,585.9 مليون دينار ليبلغ 3,317.1 مليون دينار، وذلك نتيجة إعادة شراء جزء من الديون التصديرية المستحقة لنادي باريس خلال عام 2008.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,283.7 مليون دينار ليبلغ 4,930.7 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة ليبلغ 11,570.6 مليون دينار، بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 849.4 مليون دينار (البنوك المرخصة 775.3 مليون دينار والبنك المركزي 74.1 مليون دينار) لتبلغ 5,585.6 مليون دينار.